

مظاهرات واسعة في رومانيا احتجاجاً على إلغاء الانتخابات الرئاسية



المنظمون أعلنوا أن عدد المشاركين في الاحتجاج بلغ نحو 100 ألف شخص

الاحتجاج بلغ 100 ألف شخص، في حين قدرت شرطة مكافحة الشغب العدد بنحو 20 ألفاً. ولم يتضح بعد ما إذا كان سيُسمح لجورجيسكو، الذي يعارض دعم رومانيا لوكراينا في مواجهة الغزو الروسي، بالترشح للرئاسة مرة أخرى وتأتي هذه الاحتجاجات في ظل اتهامات بالتلاعب في العملية الانتخابية، حيث أشارت المحكمة الدستورية إلى استخدام غير قانوني لتقنيات رقمية مثل الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى مصادر تمويل غير معلنة. وقد طعن جورجيسكو في قرار المحكمة أمام محكمة استئناف محلية، كما قدم شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وكان جورجيسكو قد أثار جدلاً واسعاً بسبب نجاحه الكبير على منصة «تيك توك»، حيث حصد حسابه أكثر من 7.2 ملايين إعجاب و646 ألف متابع. ويشتهر خبيراً في أن شعبيته على المنصة قد تم تضخيمها بشكل مصطنع. وفي هذه الأثناء، وافق البرلمان الروماني بفارق ضئيل على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بقيادة رئيس الوزراء الحالي مارسيل سيولاكو، الذي حل في المركز الثالث خلال الجولة الأولى من الانتخابات، رغم توقعات استطلاعات الرأي بفوزه الكبير. وتواجه رومانيا، العضو في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، مشدداً على أن غير مستعدة، في وقت تحاول فيه استعادة الاستقرار وإجراء انتخابات رئاسية عادلة وشفافة.

«وكالات»: خرج عشرات الآلاف من الرومانيين إلى شوارع العاصمة بوخارست الأحد احتجاجاً على قرار المحكمة الدستورية إلغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في ديسمبر الماضي. وطالب المتظاهرون بإعادة الانتخابات واستقالة الرئيس المنتهية ولايته كلاوس يوهانيس، في وقت تشهد فيه البلاد أزمة سياسية عميقة.

وكانت المحكمة العليا في رومانيا قد ألغت الانتخابات الرئاسية في 6 ديسمبر الماضي قبل يومين فقط من موعد الجولة الثانية، بعد أن كشفت وثائق حكومية عن تورط محتمل لروسيا من خلال حملة غير عادلة على وسائل التواصل الاجتماعي في دعم المرشح الأوفر حظاً كالكين جورجيسكو، وهو منقاد لحلف شمال الأطلسي (ناتو).

وأمرت المحكمة بإعادة الانتخابات بالكامل، لكن الحكومة الائتلافية المؤيدة لأوروبا لم تحدد بعد جدولاً زمنياً للانتخابات، رغم أن زعماء الأحزاب الثلاثة المكونة للائتلاف وافقوا على إجرائها على جولتين يومي 4 و18 مايو المقبل. ومن المقرر أن يبقى يوهانيس في منصبه حتى انتخاب خليفته. وشارك في الاحتجاج آلاف المواطنين الغاضبين من طريقة إلغاء الانتخابات، بالإضافة إلى أعضاء من حزب «التحالف من أجل وحدة الرومانيين»، المعارض والمنتسب لأقصى اليمين، وهو ثاني أكبر حزب في البلاد. وقال زعيم الحزب جورج سيميون للصحفيين «تطالب بالعودة إلى الديمقراطية من خلال استئناف الانتخابات بالجولة الثانية». وأعلن المنظمون أن عدد المشاركين في

سد مروى تحت وابل المسيرات.. وانقطاع الكهرباء في بورتسودان وأم درمان وعطبرة

البرهان: السودان يواجه حرباً ممنهجة تعددت أطرافها



عناصر من الجيش السوداني

كذلك، يعتبر مطار مروى مطارا استراتيجيا مساندا لمطار الخرطوم المدني في حالات الطوارئ، ويضم قاعدة جوية عسكرية مساندة للمطار العسكري الأول الموجود بالخرطوم، تشمل دفاعات جوية عن شمال ووسط وغرب وشرق السودان.

هذا ويعد سد مروى الذي اكتمل بناؤه الشاهق في مارس 2009، من أبرز معالم المدينة، ويقع في منطقة الحمداي على بعد 350 كلم شمالاً من الخرطوم، و40 كلم من وسط المدينة.

كما تعتبر المدينة أيضاً منطقة تركز بديلة للقوات الجوية، وتضم أكبر مشروعات زراعية في الولاية الشمالية تم إنشاؤها منذ عهد الاستعمار الإنجليزي، بالإضافة لوجود سد مروى، أكبر سد كهرومائي في البلاد.

في حين يبلغ عدد سكانها نحو 120 ألف نسمة. كذلك تضم المدينة جبل البركل المقدس الذي يعد موقعا أثريا مهما في الحضارات النوبية أو الكوشية القديمة، إذ يحتوي على 31 معبداً، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقاليد الدينية السودانية، وتعد واحدة من أعرق المدن السودانية والإفريقية جنوب الصحراء.

من ناحية أخرى مع تصاعد المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع خلال الساعات الماضية، استهدفت طائرات مسيرة سد مروى، في شمال البلاد، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في أجزاء واسعة شملت بورتسودان وأم درمان وعطبرة.

في حين أعلن الجيش السوداني، أمس الإثنين، أن قوات الدعم السريع استهدفت عبر المسيرات سد مروى، ومحطة الكهرباء، ما أدى إلى وقوع خسائر. وقالت قيادة الفرقة 19 مشاة بمروى إنها تصدت إلى عدد من تلك المسيرات في المنطقة.

وكان الجيش أعلن، السبت الماضي، سيطرته على مدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة (وسط البلاد)، ما يفتح أمامه المجال لتحقيق مكاسب عسكرية عديدة، وذلك بعد نحو عام من فقدانها لصالح قوات الدعم السريع.

ويخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023 حرباً خلفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 14 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أميركية عدد القتلى بنحو 130 ألفاً.

كما أكد رئيس مجلس السيادة السوداني، أن الحرب لن تنوقف إلا بخروج الدعم السريع من الأحياء المدنية ومسكن المواطنين وإيقاف الدعم من الدول التي تدعمها سياسياً وعسكرياً.

وأضاف «علاقات السودان ستبنى على مواقف الدول من هذه الحرب». وجاء هذا التصريح، بعدما أعلن الجيش السوداني، أمس الإثنين، أن قوات الدعم السريع استهدفت عبر المسيرات سد مروى، ومحطة الكهرباء، ما أدى إلى وقوع خسائر. وقالت قيادة الفرقة 19 مشاة بمروى إنها تصدت إلى عدد من تلك المسيرات في المنطقة.

فيما كشف مصدر سوداني أن حريقاً اندلع في جزء من محطة كهرباء سد مروى، مضيفاً أنه تم إيقاف المحطة لحين مراجعة الأضرار. ومروى هو سد كهرومائي يقع على مجرى نهر النيل في الولاية الشمالية بالسودان على بعد 350 كيلومتراً من العاصمة الخرطوم.

بطاقات أمنية وإذن رسمي لاعتقال أي سوري تخفيف أوروبي قريب للعقوبات على سوريا.. والسيف سيبقى مسلولاً

عصابات باسم إدارة العمليات العسكرية والأمن العام. كما شدد على ضرورة إظهار القوة المنقذة للثغرات، لافتاً إلى أي عملية اعتقال لا يتم فيها إشهار البطاقة الأمنية ومهمة التوقيف لا يجب الامتنال لها.



من القوات التابعة لإدارة العمليات العسكرية في سوريا

كذلك أكد على ضرورة تقديم شكوى وإبلاغ الجهات المعنية بجمع المعلومات عن العصابة، مثل نوع السيارة ورقمها على الفور مع الامتناع عن تسليم الذات. وجاء هذا بينما أوضح مصدر في إدارة العمليات العسكرية لـ«العربية.نت»، بأن هناك حالات كثيرة قد تكررت خلال الأيام الماضية، تقوم بها عصابات بانتحال شخصية قوات الأمن وتنفيذ أوامر مغلوطة بحق الناس.

وأضاف أن سلاح ما زال منتشر بين السوريين منذ يوم سقوط النظام، إذ إن قوات الجيش السابق كانت لقت عتادها بالشوارع وتركت ثكناتها العسكرية بعد إعلان فرار الرئيس السوري السابق بشار الأسد. كما تابع أن هناك شكوى كثيرة وصلت للقوات الأمنية بأن أحدهم دخل مسلحاً وطلب تسليم المكن، مشدداً على أن فكرة وضع اليد تختلف تماماً عن مصادرة الأملاك. ما يعني أن وضع اليد أي إرادة العمليات تملك معلومات عن أن هذه الأملاك تعود لأحد الأشخاص وأنه خارج البلد، ولهذا تقوم بوضع اليد عليها إلى حين عودته واستلامها. إلى ذلك، هاست المصدر بضرورة التأكيد من هوية القوة التي تدخلت أي مكان، خصوصاً لو ادعت حقها بمصادرة أملاك أو اعتقال شخص أو وضع يد.

الاحتجاجات المناهضة لها في العام 2011 والتي أشعلت فتيل الحرب في البلاد. وأسفر النزاع الذي استمر على مدى أكثر من 13 عاماً، عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص، وتدمير الاقتصاد، ودفع الملايين إلى الفرار من ديارهم. من ناحية أخرى بعد تسجيل حالات عديدة وتجاوزات، خصص الأمن العام في إدارة العمليات السورية بطاقات أمنية وإذن لاعتقال لحد من عمليات الخطف. فقد أصدرت حكومة الأتقان في سوريا، أمس الإثنين، بياناً أعلنت فيه تخصيص بطاقات أمنية إضافية إلى مهمة اعتقال (أي إذن رسمي) لحمله القوة المنقذة للأمر قبل القبض على أي سوري.

وكانت القوى الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فرضت عقوبات على حكومة الأسد بسبب حملتها ضد المطلوبة من أجل السير في رفع العقوبات التي فرضت على البلاد خلال سنوات حكم الرئيس السابق بشار الأسد. إذ أوضحت في بيان مقتضب نشرته على حسابها في منصة إكس أنه على الإدارة الجديدة الآن أن تطلق عملية انتقالية سلمية وشاملة تحمي جميع الانقلابات.

«وكالات»: بعدما أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيجبت رفع العقوبات عن سوريا باجتماع في بروكسل نهاية يناير الجاري، لا تزال هذه العقطة مربوط الفرس. فقد أفادت مصادر أمس الإثنين نقلاً عن مصادر مطلعة في بروكسل، بأن 6 دول أوروبية باتت تدعو إلى تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا، وهي ألمانيا، وفرنسا، وهولندا، وإسبانيا، وفنلندا، والدنمارك.

وأضاف أن الحديث عن تخفيف العقوبات جاء خلال اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، على أن يشمل قطاعات النقل والنفط والغاز وبعض النشاطات المصرفية. كما تابع أن هذا القرار مشروطاً بتنفيذ تدابير احترام حقوق الأقليات والمرأة. وأوضح أنه بات من المتوقع أن يتم الإعلان عن تخفيف العقوبات في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي يوم الإثنين 27 يناير 2025، لافتاً إلى أن دبلوماسيين أوروبيين أكدوا أن قرار تخفيف العقوبات الأوروبية قريباً يستند إلى مخرجات اجتماع الرياض والمباحثات مع دمشق.

وشددوا على أن الاتحاد الأوروبي سيبقي سيف العقوبات مسلولاً من أجل تعزيز الإصلاحات في سوريا. وجاء هذا بعدما ألحقت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس خلال لقائها وزير الخارجية السوري، أسعد الشبياني، الأحد على هامش مؤتمر الرياض بشأن سوريا، إلى الشرط أو الشروط

عون يجري استشارات نيابية لتسمية رئيس الحكومة في لبنان



منذ انتخاب عون تداولت قوى سياسية أسماء مرشحين لمنصب رئيس الحكومة الذي تتولاها شخصية سنية

السبت قرارهم تسمية النائب فؤاد مخزومي، وهو رجل أعمال ثري تربطه علاقات جيدة بدول الخليج حيث أسس أعماله، وبالولايات المتحدة، إذ زاره المبعوث الأمريكي إلى لبنان أموس هوكشتاين الأسبوع الماضي، الذي التقى وفداً من نواب المعارضة.

لكن مصادر أفادت بأن مخزومي أعلن انسحابه من الترشح لرئاسة الحكومة اللبنانية لصالح القاضي نواف سلام.

وطرح نواب آخرون ترشيح نواف سلام الذي يرأس حالياً محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهو دبلوماسي مخضرم يحظى باحترام في لبنان ويطرح اسمه عند كل استشارات نيابية.

وتكثفت الساعات الأخيرة محاولات توحيد مواقف كتل معارضة ونواب مستقلين للمضي بتسمية سلام، عوضاً عن مخزومي، لتقويت الفرصة على إعادة تكليف ميفاتي.

وقال زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الأسبوع الماضي إن «ثمة عهداً جديداً بدأ.. سننأى أم أينا الرئيس ميفاتي كان مع المجموعة الماضية».

ولم تعلن كل الكتل هوية المرشح الذي تدعمه، ويفوز المرشح الذي يحظى بالعدد الأكبر من الأصوات بين المتنافسين.

وحسب الدستور اللبناني، يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف، بالتشاور مع رئيس البرلمان، بعد إطلاعه على نتائج الاستشارات النيابية.

ولا يعني تكليف رئيس جديد لتشكيل حكومة أن ولايتها باتت قريبة، وغالباً ما استغرقت هذه المهمة أسابيع أو حتى أشهر، بسبب الانقسامات السياسية والشروط التي تضعها القوى السياسية في بلد يقوم نظامه على مبدأ الحاصصة.

ويجري الرئيس اللبناني المنتخب جوزيف عون، أمس الإثنين، استشارات مع الكتل النيابية تمهيداً لتسمية شخصية سيعهد إليها مهمة تشكيل حكومة جديدة تنتظرها تحديات كبيرة.

وتأتي الاستشارات النيابية الملزمة وفق الدستور، بعد 4 أيام على انتخاب عون رئيساً، على وقع ضغوط خارجية.

ومنذ تحديد موعد الاستشارات، تداولت قوى سياسية أسماء عدد من المرشحين للمنصب الذي تتولاها في لبنان شخصية من الطائفة السنية.

ومن بين المرشحين رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميفاتي، والنائب المعارض لحزب الله فؤاد مخزومي، والسفير السابق نواف سلام الذي يجري التداول باسمه في الساعات الأخيرة.

وقال مصدر مقرب من حزب الله لوكالة الصحافة الفرنسية إن الحزب وحليفه حركة أمل، بزعامه رئيس البرلمان نبيه بري، يدعمان إعادة تكليف ميفاتي لرئاسة الحكومة. وأوضح أن إعادة تسميته «جزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الوفد السعودي إلى لبنان يزيد بين محمد بن فهد آل فرحان، والذي أدى إلى مضي حزب الله وأمل بانتخاب عون رئيساً الخميس الماضي.

ونفى ميفاتي، الذي سبق أن ترأس 3 حكومات في لبنان، بعد إطلاعه على نتائج لبنان، وجود أي اتفاق مماثل.

وقال على هامش جلسة انتخاب الرئيس إنه مستعد «إذا كانت هناك أي ضرورة» من أجل «خدمة البلد».

وميفاتي الذي شكك في البلاد خلال أكثر من عامين من شعور سدة الرئاسة، في فترة تعوق فيها الإنهيار الاقتصادي وشهدت حرباً إسرائيلية مدمرة على جنوب البلاد، تربطه علاقات جيدة مع قوى سياسية ويحظى بملاقات خارجية مع جهات عدة.

لكن نواب «قوى المعارضة» التي تضم كتلة القوات اللبنانية وكتلاً أخرى صغيرة، أعلنوا